وبعض المعتزلة امتناع بقا الاعراض بالفعل مطلقا ومذهب الفلاسفة
وجمهور المعتزلة التفصيل بين الاعراض السيالة فيمتنع بقاوها وغيرها
فيجوز بقاوه قال بعض المتاخرين يجوز العدم على العرض مطلقا باتفاق
وقال بعضهم ايضا محققه بقا جملتها لم يصر اليه احد من المخالفين للاشاعرة
فانهم ساعدوهم على ان الحركة لا تبقى وكذلك الاصوات والتردد والفي الارادات
انتهى وانما اطنبت في مسيلة بقا الاعراض لان بعض الجهال ممن ينسب
نفسه اقتر فيهما عن جهالات بينة وحماقات غير هينة وسترى يديها
بيانا عند قوله وفي اعادة العرض قولان تتمة ما قررناه من الادلة
في بيان مخالفته تعالى للحوادث هو ما حرره المتاخرون واما المتكلمون خصوصا
قدماوهم فلهم في بيانها مسلك اخر ففي نفي الجوهرية والعرضية ان الجوهر
اسم لما يتركب منه الشي والعرض اسم لما يستحيل بقاوه وان كان يصح في الشاهد
ان كل جوهر قايم بنفسه وكل قايم بنفسه جوهر وكل عارض قايم بالغير وكل قايم
بالغير عرض وفي نفي الجسمية وجوه الاول ان كل جسم حادث لما سبق الثاني
ان كل جسم متحرك بالضرورة والواجب ليس كذلك لما مر ايضا الثالث ان
الواجب لو كان جسما فاما ان يتصف بجميع صفات الاجسام فيلزم اجتماع
الضدين كالحركة والسكون ونحوهما واما انه لا يتصف بشي فيلزم
انتفا بعض لوازم الجسم مع ان الضدين قد يكونان بحيث يمتنع خلو
الجسم عنهما واما ان يتصف بالبعض دون البعض فيلزم احتياج
الواجب في صفاته ان كان ذلك بمخصص ويلزم الترجيح بلا مرجح ان كان لا بمخصص
الرابع انه لو كان جسما لكان متناهيا لما مر في تناهي الابعاد فيكون
متشكلا لان الشكل عبارة عن هيئة احاطة النهاية بالجسم وحينيذ
اما ان يكون على جميع الاشكال والكيفيات وهو محال للزوم اجتماع الاضداد
او على البعض دون البعض وهي متساوية الافراد في افادة المدح
والنقص وفي عدم دلالة الحدوث عليه فاما بمخصص فيلزم الاحتياج واما
لا بمخصص فيلزم الترجيح بلا مرجح لا يقال هذا وارد في اتصاف الواجب بصفاته
دون اضدادها لانا نقول صفاته كمال يتصف بها لذاته واضدادها صفات
نقص يتنزه عنها لذاته بخلاف الاضداد المتواردة على الاجسام فانها
قد تكون متساوية الاقدام الخامس ان الواجب لو تركب فاجزاوه
اما ان تتصف بصفات الكمال فيلزم تعدد الواجب او لا فيلزم النقص
والحدوث وفي نفي الحيز والجهة وجوه الاول لو كان الواجب متحيزا لزم قدم
الحيز ضرورة امتناع المتحيز بدون الحيز واللازم باطل لما مر من حدوث ما
سوى الواجب وصفاته الثاني انه لو كان في مكان لكان محتاجا اليه ضرورة
والمحتاج الى الغير ممكن فيلزم امكان الواجب ولكان المكان مستغنيا

لامكان

لامكان الخلا والمستغني عن الواجب يكون مستغنيا عما سواه بالطريق الاولى
فيكون واجبا والمفروض ان الواجب هو المتمكن لا المكان ومبنى الوجهين على ان
الحيز موجود لا متوهم الثالث لو كان الواجب في حيز وجهة فاما ان يكون في
جميع الاحياز والجهات فيلزم تداخل المتحيزات ومخالطة الواجب لما لا
ينبغي كالقاذورات واما ان يكون في البعض دون البعض فان كان لمخصص
لزم الاحتياج والا لزم الترجيح بلا مرجح وغالبها تمسكات ضعيفة واهية
لا تبتني عليها المطالب اليقينية العالية وقد فصلنا القول فيها في تعليق
الفرايد على شرح العقايد يسر الله تعالى اكماله قبل الممات فانه الذي تتم
بنعمته الصالحات والى التعويل على طريق المتاخرين دون طريق متقدمي المتكلمين
اشار بقوله **برهان** هو لغة ضوء الشمس الذي على وجهها والحجة وتقدم
تعريفه اصطلاحا اي دليل اثبات **هذا** المطلب اعني وجوب مخالفته
تعالى للحوادث برهان وجوبه **القدم** له تعالى بعينه فان كل من وجب له
القدم بالمعنى السابق استحال عليه العدم ولا شي من الحوادث يستحيل عليه
العدم فلا شي منها بقديم وبما قررناه علمت ان في الكلام ايجاز الحذف لو فتح
المحذوف فان قلت فيلزم التداخل بين المطلبين قلت
سنعرف الحامل على الجمع بينهما مع استلزام احدهما للاخر فيما بعد ثم عطف
على الوجود من قوله فواجب له الوجود مع اسقاط حرف العطف لضرورة
الشعر كما هو جايز له لكنه عند الجمهور او مطلقا عند البعض **قيامه**
اي وواجب له تعالى قيامه **بالنفس** اي بنفسه فال عوض عن المضاف
اليه على حد فان الجنة هي الماوى اي ماواه له عند الكوفيين والقيام بالنفس
بعضهم فسره بما يقتضي انه الاستغنا عن المحل وبعضهم بما يقتضي انه
الاستغنا عن المحل والمخصص وهو بالتفسير الثاني اخص منه بالتفسير
الاول اذ الجوهر يصدق عليه بالتفسير الاول انه قايم بنفسه دون
الثاني الاصح وعليه فالدليل على عدم افتقاره الى مخصص وجوب القدم
والبقا لذاته تعالى والصفاته وعلى عدم افتقاره الى المحل وجوب اتصافه
بالصفات العلية الوجودية من العلم والقدرة والارادة والحياة والسمع
والبصر والكلام ولو كان مفتقرا الى محل لكان صفة فمن المعاني والصفة
يستحيل ان تتصف بشي من العالمية والقادرية الى اخرها كما يستحيل
ان تتصف بعلها من العلم والقدرة الى اخرها وايضا لو كان الواجب
تعالى صفة لزم ان يقوم بمحل لاستحالة قيام الصفة بنفسها ثم ننقل
الكلام الى ذلك المحل الذي قام به فان كان الها مثله لزم تعدد الالهة
وهو محال وان انفردت الصفة بالالوهية واحكامها من كونها عالمة
بكل معلوم قادرة على كل ممكن مريدة حية الى اخر صفات الاله والمحل الذي

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)